التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية وطرق علاجها

د. محمد أحمد عمر باعمر [1]

(١) أستاذ الاقتصاد المساعد - قسم العلوم المالية والمصرفية
كليه العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

ملخص الدراسة :

تناولت الدراسة مشكلة التبعية الغذائية باعتبارها إحدى المشكلات التي تواجه البلدان النامية بشكل عام والجمهورية اليمنية بشكل خاص، وإن اختلفت درجتها من بلد لآخر، وتمثلت مشكلة الدراسة في التبعية الغذائية التي تكمن في تركز مصادر الغذاء لدى دول قليلة متقدمة في ظل تدهور الإنتاج الغذائي في اليمن، واستمرار الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية وتزايدها من عام لآخر أصبح يشكل عبئاً مالياً يستنزف جزءا من ثروات البلاد، ويستهلك الكثير من الأموال والقروض التي خصصت للتنمية الاقتصادية .

وهدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ، وتحليل نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية من حصيلة الصادرات اليمنية ، وتحليل مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في اليمن ، وبيان الأسباب التي أدت إلى حدوث التبعية الغذائية والآثار المترتبة عليها .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الجمهورية اليمنية تقع خلال فترة التحليل في منطقة التبعية الغذائية لجميع السلع الغذائية، وتكمن خطورة ذلك في الاعتماد شبه الكامل على الخارج مما يؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما اتضح من التحليل أن نسبة المدفوعات على الواردات تلتهم حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، فيما حققت الجمهورية اليمنية الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية طوال فترة التحليل، وتزايدت الفجوة الغذائية من محصول القمح، كما أن هناك اتجاها متزايدا خلال السنوات الأخيرة لعجز القطاع الزراعي عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك الغذائي الأمر الذي يشير إلى زيادة التبعية الغذائية للعالم الخارجي .

ويوصي الباحث بتكثيف جهود البحث العلمي الزراعي لزيادة إنتاجية الغذاء، وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة لتحقيق الكفاءة الأمثل في استخدامها، ورفع معدلات نمو الإنتاج الغذائي وتنويعه لسد الفجوة الغذائية المتزايدة ، واستغلال المساحات الصالحة للزراعة التي تسمح باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة بهدف زيادة إنتاجيتها .

PhD. Mohammed Ahmed Ba Omer

Abstract

The study focused on the problem of food dependence, as one of the problems facing the developing countries in general and the Republic of Yemen in particular, and that the degree of suffering varied from one country to another. The problem of the study was the food dependency which lies in the concentration of food sources in a few advanced countries in light of the deterioration of food production in Yemen, And the continued dependence on external sources in the provision of food needs and increasing from year to another has become a financial burden that drains part of the country's wealth, and consumes a lot of money and loans allocated for economic development.

The study aimed to analyzing the indicators of dependency of food on others, analyzing the percentage of payments on food imports from the Yemeni export earnings, analyzing the indicators of the food gap and self-sufficiency in Yemen, and explaining the reasons that led to the food dependence and the effects thereof.

The study concluded that the Republic of Yemen is located during the period of analysis in the food dependency area for all food commodities. The danger lies in the semi-complete dependence on the outside which leads to negative effects on trade and balance of payments advantages. Imports have eaten up from the expected and unforeseen export revenues, while the Republic of Yemen has achieved self-sufficiency in fisheries throughout the analysis period. The food gap has increased from the wheat crop and there has been an increasing trend in recent years to meet the needs of food consumption, which refers to the increased food dependency of the outside world.

The researcher recommends intensifying the efforts of agricultural scientific research to increase food productivity, increasing the volume of government investments to the agricultural sector in order to achieve optimal efficiency, increasing food production growth rates and reducing the growing food gap and using arable land that allows the use of modern technological means to increase productiv

ISSN : 2410-1818

المقدمة

تعد التبعية الغذائية في الوقت الراهن إحدى الموضوعات الحيوية التي تعاني منها معظم البلدان النامية ، وهي مشكلة ليست حديثة العهد ، فقد شكلت محط اهتمام الكثير من المفكرين منذ بداية السبعينات من القرن الماضي ، ولكنها لم تأخذ حيزاً واسعاً مما أدى إلى تفاقمها بحيث أصبحت عبئاً لا يمكن الخلاص منه بسهولة ، وتفاقمت لتشكل جزءا لا يتجزأ من التبعية السياسية للدول الرأسمالية .

ويعد توفير السلع الغذائية محليا والمنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك ، عاملاً مهمًا في مجال التنمية الاقتصادية للدول، فتحقيقها للاكتفاء الذاتي من هذه المواد يجنبها اللجوء للاستيراد، ويمكنها من استعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات، فالسمة السائدة في الكثير من اقتصاديات بلدان العالم اليوم هو اختلال التوازن بين احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية وقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات ، خاصة في ظل التحديات الدولية التي أصبحت فيها تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي .

وتعد مشكلة التبعية الغذائية من أبرز المشكلات التي تواجه البلدان النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص ، وإن اختلفت درجة معاناتها من بلد لآخر ، والجمهورية اليمنية مثلها مثل بقية الدول النامية لا تزال تعاني من التبعية الغذائية خاصة في بعض السلع الغذائية الأساسية .

ويكمن البعد الحقيقي لهذه المشكلة كون الاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية لاستيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية جعل الدولة أمام تحد خطير يتمثل في الاختلال الموجود في إشباع الطلب على الغذاء بالاعتماد على الاستيراد إلى استنزاف العملات الأجنبية وموارد الدولة لتغطية فاتورة استيراد الغذاء .

مشكلة الدراسة : –

نتيجة لتنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى تفاقم العجز الغذائي ، وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز، وتكمن مشكلة البحث في التبعية الغذائية التي تتمثل في تركز مصادر الغذاء لدى دول قليلة متقدمة ، في ظل تدهور الإنتاج الغذائي في اليمن، فاستمرار الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير الاحتياجات الغذائية وتزايدها من عام لآخر أصبح يشكل عبئا ماليا كبيرا يستنزف جزءا كبيرا من ثروات البلاد ، ويستهلك الكثير من الأموال والقروض التي خصصت في التنمية الاقتصادية ، خصوصا إذا ما عرفنا أن هناك فجوة كبيرة توجد بين الإنتاج المحلي والاحتياجات المطلوبة ، والاعتماد على الخارج

ISSN : 2410-1818

في سد الجزء الأكبر من هذه الاحتياجات في الوقت الذي توجد في بلادنا إمكانيات غذائية كبيرة فيما لو استغلت بشكل اقتصادي سليم تستطيع أن تحقق الاستقلال الغذائي ، وتستوجب معالجة هذه المشكلة وصولا إلى الحل المناسب ، وذلك من خلال الإجابة عن عدة أسئلة هي:

س١/ ما الأسباب التي أدت إلى التبعية الغذائية في اليمن؟

س٢/ وما هي الآثار التي ستعكسه التبعية الغذائية على التنمية الاقتصادية في اليمن؟

س٣/ ما مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء؟

س٤/ ما هي الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بحل مشكلة التبعية الغذائية؟

س٥/ هل توجد إمكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء؟

س٦/ هل التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ٢٠١٣م – ٢٠١٧م في تزايد أو انخفاض؟

س٧/ هل يتم استغلال الموارد المتاحة بشكل صحيح؟

س٨/ هل توجد إمكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء خلال الفترة القادمة؟

أهمية الدراسة : –

سوف تعالج هذه الدراسة موضوعًا مهمًا يتمثل في معالجة مشكلة التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية وطرق علاجها، وتكمن أهميتها في أن موضوع الغذاء في الوقت الحاضر يشكل أحد القضايا المهمة في السياسة التنموية لمختلف البلدان ، نظرا لكونه يمثل أهم الحاجات الإنسانية للسكان ، ولارتباط الغذاء بموضوع التبعية لتركز مصادر الغذاء لدى دول قليلة متقدمة اقتصاديا في ظل تدهور الإنتاج الغذائي في بعض البلدان، كما يشكل العجز الغذائي أحد التحديات التي تواجه الأمن القومي، من خلال الحاجة الملحة لتوفير السيولة المادية لتلبية حاجات الدول الغذائية التي تؤدي إلى وضع تلك الدول في شرك المديونية العالمية عن طريق الاقتراض من الدول الرأسمالية، كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على المخاطر المترتبة على استمرار معظم حاجات السكان الغذائية، وأن كان ذلك على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى حساب مدخراتها من العملة الصعبة، ففي معظم الأحيان تقع تلك الدول تحت رحمة الدول المحتكرة لإنتاج الغذاء وهذا ينعكس سلباً على أوضاعها ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية ، كما قد يدفع تلك الدول إلى الخضوع لمطالب الدول المتحكمة بلقمة عيشها حتى وإن لم تتفق مع مصالحها القومية ولا مع سياستها واستقلالها ، إن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تنصب في إعطاء الأمر أهمية حتى يتدارك المسؤولون في الدولة مخاطر التبعية الغذائية والعمل على تفادي ذلك ، كما تكمن أهميتها أيضًا في تنشيط الأبحاث العلمية للوصول إلى إنتاجية أفضل .

ISSN : 2410-1818

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى الآتي:

١ – التعرف على مفهوم التبعية الغذائية وأبعادها ومناقشة مسبباتها .

٢ - تحليل مؤشرات مدى اعتماد الجمهورية اليمنية على الغير في الحصول على الغذاء .

٣– تحليل نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية من حصيلة الصادرات اليمنية .

٤– تحديد موقع الجمهورية اليمنية من منطقة التبعية الغذائية .

٥ - تحليل مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للجمهورية اليمنية .

٦ – اقتراح التصورات والمخارج المناسبة التي تكفل عدم الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء والاتجاه إلى تحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتي .

فرضيات الدراسة :

١ – تقع الجمهورية اليمنية خارج منطقة الاستقلال الغذائي .

٢ – أدت التبعية الغذائية إلى وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك من الغذاء .

٣ – تعتمد الجمهورية اليمنية بشكل شبة كامل على الخارج في الحصول على الغذاء .

٤ –نسبة الواردات الغذائية تلتهم حصيلة الصادرات في الجمهورية .

منهج الدراسة : سوف يستخدم الباحث الآتي:

١ – المنهج التحليلي الوصفي : - بهدف تحليل البيانات التي تحتويها مشكلة البحث ، وفي هذا الإطار ستعتمد الدراسة على بيانات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبيانات وزارة الزراعة والري ، ووزارة الثروة السمكية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء، عند توصيف وتشخيص جوانب من فرضيات الدراسة، كما سنتناول وصفا للتبعية الغذائية والمفاهيم المرتبطة به .

٢ – المنهج الاحصائي : - في هذا المنهج سيتم استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة ، ومن ثم تبويب وتنظيم تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها ، وفي هذه الدراسة فإن هذا المنهج يسمح باستعمال الجداول البيانية واحتساب النسب المئوية لمعدلات الإنتاج والاستهلاك ، وتحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها لتقديم عدد من الاستنتاجات التي ستوصل إلى الأهداف المنشودة في هذه الدراسة .

ISSN : 2410-1818

مصادر جمع المعلومات : في الدراسة النظرية قمنا بالاستعانة بالعديد من المراجع تمثلت في كتب تمثل الأساس النظري للدراسة ، إضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة ، والمقالات المنشورة في المجلات الاقتصادية ، وكذلك بعض الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالموضوع ، أما الدراسة التطبيقية فتعتمد في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى إحصائيات من بحوث ونشرات ومقالات متعلقة بالاقتصاد اليمني .

حدود الدراسة : - بهدف الإحاطة بمشكلة الدراسة وفهم جوانبها المختلفة ، تم تحديد مجال الدراسة بالآتي:

الحدود الزمنية : الفترة من ٢٠١٣م – ٢٠١٧م .

الحدود المكانية : - الجمهورية اليمنية .

أدوات الدراسة : اعتمد الباحث في دراسته على الأدوات الآتية :

١ – أدوات التحليل الاقتصادي نظرا للطبيعة الاقتصادية للظاهرة .

٢ – مختلف الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج المحلي من الغذاء والإحصاءات عن الواردات من الغذاء .

٣ – مختلف الدراسات والندوات والدوريات والورش والبحوث والمؤتمرات الاقتصادية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الدراسة .

الدراسات السابقة :

١ – دراسة ناصر مراد (٢٠١٠) / سياسات الأمن الغذائي في البلدان النامية: –

توصلت هذه الدراسة إلى أن العجز الغذائي مشكلة اقتصادية واجتماعية ولها أبعاد سياسية تتعلق بالأمن الغذائي ، حيث أن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج قد يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة بحيث أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا يستخدم للضغط على الدول المستوردة وفرض شروط وتنازلات سياسية مما يقتضي تبني استراتيجية شاملة لتنمية زراعية تعمل على تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء وتقليص حجم الواردات الغذائية، وتوجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الاستثماري العام الموجه للزراعة والريف ، وتبني سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة وتوفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية وفصل التمويل الزراعي عن التمويل التجاري ، هذه الدراسة تناولت المشكلة الغذائية في البلدان النامية واقترحت عدد من الحلول لمشكلة الأمن الغذائي في

ISSN : 2410-1818

البلدان النامية أي أن هذه الدراسة عالجت المشكلة الغذائية بشكل عمومي ولم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة من الدول النامية بما تمتلكه من نقاط ضعف أو قوة في جانب الأمن الغذائي، ومن هنا جاءت دراستنا لتناول مشكلة التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية والتعرف على أبعادها ومناقشة مسبباتها واقتراح السياسات الغذائية المناسبة خلال الفترة القادمة .

٢ – دراسة حسن شرف الدين (١٩٩٥) مشكلة الغذاء في اليمن .

حاولت هذه الدراسة أن تسلط الضوء على الآثار الاقتصادية الناجمة عن الفجوة الغذائية ، وبينت أن هذه المشكلة لم يقتصر أثرها على ما تحدثه من استنزاف البلاد للنقد الأجنبي وتحمل ميزان المدفوعات أعباء باهظة فحسب ، بل أصبحت مصدراً أساسياً للضغوط التضخمية في اليمن ، وعدم تمكين القطاع الزراعي من خلق قدر مقبول من الاعتماد المتبادل بينه وبين قطاع الصناعة التحويلية، وعجزه عن مد الصناعة المحلية بما يلزمها من المواد الخام الزراعية وبصفة خاصة الصناعات الغذائية ، كما عملت هذه المشكلة على تقليص الفائض الاقتصادي الزراعي وهو الفائض الذي يمثل تعبئته وجعله متاحا خارج القطاع الزراعي لأغراض الاستثمار الشرط الجوهري لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، هذه الدراسة ركزت على الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية ، ولم تركز على آثار التبعية الغذائية بشكل تحليلي وعبر مؤشرات.

٣ – دراسة خالد ناصر الحاج وفوزي محمود الصغير (٢٠١٢) إنتاج واستهلاك الغذاء في اليمن:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأسماك تعد من أهم السلع المكونة للنمط الغذائي في اليمن ، بل إنها من السلع التي تلعب دوراً هاما في الأمن الغذائي للسكان في اليمن ، وبالرغم من أن هناك اكتفاء ذاتي من الأسماك إلا أن متوسط استهلاك الفرد بلغ ٦,٥ كيلو جرام فقط ، كما أوضحت الدراسة أن الإنتاج السمكي في الجمهورية اليمنية لم يحقق المؤمل منه حيث تفاوت الإنتاج من سنة لأخرى ولم يؤخذ المعدل التصاعدي المتوقع، كما أن المتوسط السنوي للكميات المتاحة من الأسماك في اليمن بلغ ١٥٨ ألف طن وأن متوسط نصيب الفرد اليمني لم يحدث له أي تغير حيث ظل في الحدود المنخفضة لمتوسط استهلاك الفرد في العالم ، هذه الدراسة تطرقت إلى جانب الأسماك فقط باعتباره أهم السلع الغذائية ولم تتطرق إلى الجانب الزراعي ، ومن هنا جاءت دراستنا لدراسة التبعية الغذائية بكل مكوناتها الغذائية من خلال دراسة المؤشرات المرتبطة بمدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ، وتحديد موقع الجمهورية اليمنية من التبعية الغذائية .

٤ – دراسة نبيل محمد الطيري٢٠١٧م أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن .

ISSN : 2410-1818

اعتبرت هذه الدراسة أن الحصار الاقتصادي المفروض على اليمن أدى إلى أزمة سيولة حادة من العملة المحلية وشحة في النقد الأجنبي ، وأدت أزمة السيولة إلى تعليق ليس فقط مرتبات موظفي الدولة ولكن أيضا نفقات الموازنة العامة للدولة بوجه عام مما يترتب على ذلك مخاطر كبيرة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والمزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي ليصل عدم كفاية الغذاء إلى ٦٠٪ من السكان عام ٢٠١٧م ، وأوضحت الدراسة إلى صعوبة توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الأساسية ، فقد دأب البنك المركزي على تمويل استيراد القمح والأرز والسكر والوقود بسعر الصرف الرسمي خلال السنوات الماضية ونتيجة لشحة النقد الأجنبي أضطر البنك المركزي إلى التوقف عن تمويل استيراد القمح والأرز بسعر الصرف الرسمي في أغسطس ٢٠١٥م وفبراير ٢٠١٦م على التوالي ، وحاليا لم يعد البنك المركزي بصنعاء قادرا على تمويل استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية بالنقد الأجنبي بسبب نقل مهام البنك المركزي إلى عدن وإغلاق نظام التحويلات الخارجية (سويفت) على البنك المركزي في العاصمة صنعاء ، ونظرا لارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي بنسبة ٢٠٠ ٪ واعتماد اليمن عل استيراد حوالي ٩٠ ٪ إلى ١٠٠ ٪ من احتياجاته من القمح والأرز فسيكون مزيد من السكان معرضين لانعدام الأمن الغذائي ، ويمكن القول أن هذه الدراسة تطرقت إلى عوامل وأدوات الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن وتدمير القطاع الزراعي والسمكي المنتج للغذاء والخدمات والنظام الصحي ونحوها ، وهذه الدراسة ركزت على زاوية واحدة وهي أثر الحرب على الأمن الغذائي لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار موضوع التبعية الغذائية ومؤشراتها ، واستفدنا من هذه الدراسة في دراسة الوضع الحالي للإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية والتعرف على أسباب تدني الإنتاج الغذائي خلال الفترة الأخيرة ، وقد جاءت دراستنا لدراسات مؤشرات التبعية العدائية والتعرف على أسبابها ونتائجها .

المبحث الأول : مفهوم وأسباب وآثار التبعية الغذائية : –

١ – ١ مفهوم التبعية : – توجد عدة تعاريف للتبعية الغذائية منها :

تعرف التبعية الغذائية بأنها عدم قدرة دولة ما على تحقيق الاكتفاء الذاتي. (1) وتعني التبعية الغذائية أيضًا عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من الموارد الغذائية الاستهلاكية

(1) مصطفى ونومي ، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٠م – ٢٠١١م ، ص ٣٣

ISSN : 2410-1818

لغذائهم اليومي ، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج ، لأن أي اختلال أو ندره يعرض السكان إلى نقص في التغذية ، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة .(2) والتبعية الغذائية تغرف كذلك بأنها حالة العجز الغذائي، الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجات السكان .(٣)

ويمكن تعريف التبعية الغذائية لأغراض هذه الدراسة بأنها :

التبعية الغذائية تعني انخفاضا في نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين المواد الغذائية (خاصة الأساسية منها ، والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع) ، وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج وتأمينها .

١ – ٢ أسباب التبعية الغذائية:

١ – ٢ – ١ الأسباب الداخلية :

١ – **الأسباب الطبيعية** : لا يختلف اثنان على أن هناك تبعية غذائية، إلا أن الآراء تتباين من تشخيص الأسباب وطرق العلاج ، فيعزو بعضهم التخلف الحالي في الزراعة والإنتاج الزراعي إلى الأسباب الطبيعية ، والتي يمكن تلخيصها بالعوامل الطبيعية (العوامل المناخية والبيئية) والتي تعد من الأسباب الطبيعية للتبعية الغذائية المتمثلة في استمرار موجات الجفاف، وشحة الموارد المائية ، ظاهرة التصحر ، اندثار الغطاء النباتي الطبيعي للعديد من الدول ، وانتشار الأوبئة والأمراض المشتركة بين الحيوانات والإنسان التي أصبحت تهدد سلامة الغذاء، الزيادة السكانية، عمليات الجور على الأراضي الزراعية لصالح قطاع الإنشاءات والتعمير، الكوارث الطبيعية، الفيضانات، الأعاصير، التجمد ، درجات الحرارة العالية . (٤)

٢ - **الموارد المالية**: وفقا لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي الزراعي المتعارف عليها، فإن الاستراتيجيات القطاعية سواء المحلية أو الإقليمية لا تحدد تكاليف وموازنات لتنفيذ مكونات مثل هذه الاستراتيجيات كون ذلك يتحدد على مستوى البرامج التنفيذية والمشروعات، والتي يتم إدراجها في الخطط السنوية أو متوسطة الأجل التي تعتمد موازناتها وأسلوب تدبير مواردها وتحديد تمويلها من

---

(2) فوزية عزمي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، حالة الجزائر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ٢٠١٠ م ، ص ١٥

(٣) رباب علي جميل الشوك ، التبعية الغذائية والأمن العربي ، الأسباب والآثار ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ١٠١٠م ، ص ١٢

(٤) رشيد عبد الوهاب حميد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٨

ISSN : 2410-1818

قبل الأجهزة المختصة التي سيناط بها مسئولية التنفيذ سواء على مستوى الدول المعنية، أو على المستوى القومي والمشترك، أي المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية المتخصصة ذات العلاقة (٥). ومن واقع توزيع المسؤوليات وأعباء تنفيذ الخطط التنموية الزراعية في إطار الاستراتيجية وهي التمويل القطري والتمويل القومي والمنح المالية. (٦)

١ – ٢ – ٢ الأسباب الخارجية :

١ – **الاستعمار المكشوف**: إن الاستعمار الأجنبي كان أحد أهم أسباب معوقات التنمية الزراعية، وذلك للأسباب الآتية: (٧)

١ – لعب الاستعمار دورة بالميزان الديمغرافي لاستمرار المشاريع الاستيطانية ، لذلك فقد أولى هذا الموضوع أهمية كبيرة تضاهى أهمية تفوقها العسكري والتكنولوجي ، وأهم ما يميزه أنه يهدف إلى إفراغ الأرض من أهلها الشرعيين والاستيطان مكانهم .

٢ – الاستعمار المكشوف ليس حملة عسكرية لاحتلال الأرض فقط ، وإنما سحب خيراتها أيضا من ثروات طبيعية ومعدنية، وفتح أسواق جديدة لهم لتسويق منتجاتهم والسيطرة على السوق المحلي، وإقحام الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات بعملية السيطرة على الاقتصاد ، وهذا ما حدث في السعودية عندما أنتجت القمح بكميات كبيرة وافرة ، حيث وقفت دون استمراريتها .

٣ – الاستعمار المقنع : سياسة الهيمنة الاستعمارية ، بدأت مند القرن التاسع عشر واتخذت أشكالاً مختلفة منها الاستعمار بصورة المختلفة، ومنها هيمنة القوى السياسية والأمنية والاقتصادية على القرار الوطني، ويمكن القول أن الأشكال قد تغيرت لكن الأهداف بقيت واحدة وهي استغلال موارد الوطن وثرواته وإبقاء العرب في حال من الضعف والعجز والتخلف والتجزئة، وترك بؤر حدودية ساخنة ومتنازع عليها لإفشاء سياسة الفرقة بين هذه الدول، كما يمكن القول أن العالم العربي ما يزال مستعمرا اقتصاديا، والوضع العربي الراهن للاقتصاد تحت مضلة الوضع الاقتصادي الأجنبي، من خلال القدرات الكبرى للشركات العابرة الحدود ، وهيمنتها على السوق العربية ، والضغوط التي

---

(٥) إبراهيم حسن توفيق ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة عالم الفكر ، العدد (٣) ، ١٩٩٥ م ، ص ٢٠٣

(٦) هلال علاء الدين ، ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٧

(٧) السمري الأمير ، الوحدة العربية مشروع قادم ، بغداد ، مكتبة ابو النواس للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ م ، ص ٤٣

ISSN : 2410-1818

تمارسها عبر الحكومات على الأمة العربية ، مستخدمة منظمة التجارة الدولية الحرة والمؤسسات المالية الدولية ليصبح العالم سوقا تهيمن عليه بقدراتها الإنتاجية والتنافسية الكبرى.

(٨) ويمارس الاستعمار المقنع على الدول من خلال حكوماتها بسياساتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) ومن خلال الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) يتمثل الخطر الكبير في الاستعمار المقنع بتعطيل الإرادة الوطنية للدولة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تحد منها، لأن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا يتم انطلاقها من الحاجات الفعلية للدول وإنما انطلاقا من حاجات النمو الرأسمالي في دول المركز وليس من خلال الاعتماد على المعونات والتقنيات الأجنبية، وليس من أجل بناء قدرة اقتصادية ذاتية تضمن الانطلاق على طريق التقنية المستقلة، وإنما بهدف المحافظة على الدور المتدني للدولة، واستمرار الطبيعة الاستعمارية لاقتصاديات تلك الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي . (٩)

١ – ٣ الآثار المترتبة على التبعية الغذائية:

١ – ٣ – ١ التدخل السياسي المباشر: يتبلور خطر التدخل السياسي المباشر على البلدان التابعة في عدم قدرة هذه الأخيرة على إعادة تكوين نفسها ذاتيا ، وتعطيل الإرادة السياسية لهذه البلدان فرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لا يتم انطلاقا من الحاجات الفعلية للبلدان التابعة ، وإنما انطلاقا من إرادة وحاجات الدول الدائنة، وهو ما يكرس استمرار تبعية هذه البلدان للبلدان الأخرى . (١٠) ولقد أظهرت التجارب الدولية بأن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال منحة القروض والمساعدات للدول النامية تعتبر أحد العوامل التي تكرس مفهوم التبعية كون القروض مربوطة بقيود وشروط، إذ تفرض على هذه البلدان برامج وسياسات، ويكون حصولها على هذه القروض مرهون بتطبيق تلك الشروط ، وهذا ما يضيق من مجال حرية متخذ القرار فيها، إن البلدان المصدرة للغذاء قليلة العدد ، وتتميز اغلبها بالتقدم الاقتصادي ، وهي تحتكر سوق الغذاء العالمي ، وتؤثر في حرية القرار الاقتصادي والسياسي للبلدان المستوردة ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المصدرين

(٨) فلاح سعيد جبر ، الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٨٧ ، العدد (١٨) السنة الثانية ، ١٩٨٧ ، ص ١١٥

(٩) محمد علي الفراء ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٧٩ ، ص ٨٥

(١٠) رشيد عبد الوهاب حميد ، مرجع سابق ، ص٩٨

ISSN : 2410-1818

للغذاء، والتي استخدمت ولا تزال تستخدم سلاح الغذاء كأداة ضغط سياسية على بلدان العالم.(١١)

١ – ٣ – ٢ زعزعة الاستقرار الداخلي: من المعروف أن الآثار الاقتصادية الإيجابية بمعناها العام، تجلب الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، بينما تؤدي الآثار الاقتصادية السلبية للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات والحروب، ويمثل الاستقرار الداخلي للبلدان الواقعة في التبعية الغذائية ، عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما إلى ذلك من أثر تدني الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للأفراد ، خاصة إذا كانت تلك الدول واقعة في أزمة المديونية، وهو ما يؤثر في شعور المواطنين بالتهديد بخطر الجوع مما قد يدفعهم للانقضاض والعصيان المدني، إن التقلبات في أسعار المنتجات الغذائية تفرض على الدول المستوردة تبني سياسات تتناسب وهذه التقلبات، وقد تكون الحكومة مطمئنة لثبات الأسعار، مما يدفعها لعدم وضع حصة من المال في ميزانيتها السنوية احتياطات لدعم أسعار السوق الخاصة بالمواد الغذائية ، وقد تحدث فجأة زيادة في الأسعار فتضطر هذه البلدان لتبني سياسات غير مستقرة ، وتجد نفسها مضطرة لفرض زيادة في الأسعار على المواد الغذائية الأساسية ، مما يؤدي إلى تدمير أصحاب الدخول المنخفضة، ويقود هذا التدمير إلى مظاهرات تربك العمل الحكومي . (١٢)

١ – ٣ – ٣ فرض الولاء السياسي : - تؤكد الدراسات الاقتصادية أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي البلدان الكبرى، لفرض اتجاهاتها على البلدان النامية ، وبالتالي انصياع هذه الأخيرة ورضوخها لإرادة البلدان المتقدمة وإظهار الولاء التام لها ، فالقمح أصبح اليوم سلاحا لا يقل أهمية عن البترول ، والولايات المتحدة الأمريكية لا تنفك عن الضغط عن البلدان النامية ، مستعينة بذلك في تهديدها بتخفيض حجم المعونات منه، ومن برامج المساعدات الممنوحة لها من السلع الغذائية لفرض إرادتها عليها (١٣) . وتسمح هذه السيطرة المفروضة على البلدان النامية بإبقائها كمناطق نفوذ للبلدان القوية واستغلالها اقتصاديا من استنزاف موادها الأولية واليد العاملة الرخيصة فيها، ومن جهة أخرى تمثل هذه البلدان، أسواقاً يصرف فيها فائض الإنتاج .

---

(١١) محمد رفيق أمين حسان ، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق ، عمان ، دار وائل للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ م ، ص ١٦ – ١٨

(١٢) محمد الهزايمة ، عبد المجيد العزام ، الآثار السياسية للتبعية الغذائية ، مجلة النهضة المجلد(١٠) العدد (٣) ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢٢ – ٢٣

(١٣) احمد فريد مصطفى ، الموارد الاقتصادية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦م ، ص ١٨

ISSN : 2410-1818

١ – ٣ – ٤ استغلال العمل الإغاثي: إن البلدان التي تتلقى المساعدات، تجد نفسها مرتبطة بالبلدان المانحة من خلال التبعية الغذائية، فالعمل الإغاثي يحمل كأهداف معلنة أهدافا إنسانية ، ولكنه يحمل في طياتها أهدافا خفية في صالح البلدان الكبرى، فميزان القوى الدولي الحالي يتميز بنظرة البلدان القومية للمساعدات التي تقدمها للبلدان النامية، بأنها أحد السبل والوسائل المستعملة للتنافس على موارد هذه البلدان، ولكن ولائها لصالحها، فكل أجزاء من هذا النوع يخدم البلدان المانحة ولا يخدم مصلحة البلدان المستقبلة (١٤) . ولقد كان شائعاً في الخمسينات اعتبار المختصون بالشئون الدولية والاقتصادية وكذا الدبلوماسيين، المعونات بأنها لعبة قذرة تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من فائض المحصولات التي كان يثقل كاهلها ، وقد يذهب الأمر إلى أخطر من ذلك ، إذ تقوم بعض البلدان المصدرة للغذاء بتقديم بعض الأغذية تحت شعار المساعدات الإنسانية ، فشحن أغذية غير صالحة للمناطق المنكوبة الهدف هو التخلص منها (١٥) .

١ – ٣ – ٥ التلويح بقطع المعونات الغذائية : – تعني المعونة الغذائية توفير الموارد الغذائية من بلد ما أو من منظمة عالمية لبلد أو مجموعة من البلدان تشكو من نقص الأغذية ، على أساس من أسس التسهيلات المختلفة ، بتقديمها كمعونة بدون مقابل ، أو كقرض طويل الأمد بفوائد منخفضة ملائمة (١٦) . والتلويح بقطع المعونات الغذائية عبارة عن عقوبة اقتصادية تمارسها البلدان بهدف معاقبة بلد ما ترى أنه قد أخل بالقانون والأعراف الدولية ، وإذا وجدت البلدان الواقعة في التبعية الغذائية نفسها في ظروف داخلية غير مستقرة لأي سبب من الأسباب، فتصبح بذلك المعونات الغذائية ضرورة ملحة، وتضطر بذلك للحصول عليها وإن كلفها ذلك رهن جزء من سيادتها ، فتقبل تدخل الأطراف الأجنبية في صنع وتعديل سياساتها الوطنية .

المبحث الثاني: الأوضاع الراهنة للإنتاج الغذائي في اليمن :

٢ – ١ الإنتاج الغذائي: يتكون الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية من ثلاثة قطاعات رئيسية وهي، فرع الإنتاج النباتي، فرع الإنتاج الحيواني، فرع الإنتاج السمكي .

---

(١٤) محمد رفيق أمين ، مرجع سابق ، ص ١١٤

(١٥) محمد الهزايمة ، مرجع سابق ، ص ٢٥

(١٦) ويلا ررد ، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية ، ترجمة محمد الشحات ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٤٧

ISSN : 2410-1818

ويتسم الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية بعدم قدرة الإنتاج على مواجهة الاستهلاك نظرا لتدني الإنتاج المحلي نتيجة لعدد من المعوقات الداخلية مثل بداية الأساليب الزراعية، وندرة مياه الري، وضآلة استخدام الوسائل التكنولوجية، ومن جهة أخرى يرجع أسباب تدني الإنتاج الغذائي لعدد من المشاكل التي تخرج عن نطاق الزراعة، أو ما يمكن أن نطلق عليها عوامل خارجية كان لها أثر في عدم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من الإنتاج الغذائي مثل قصور السياسات الاستثمارية والسعرية والتسويقية وغيرها من السياسات والتنظيمات الزراعية (١٧) .

٢ – ١ – ١ الإنتاج النباتي : – يأتي الإنتاج الزراعي النباتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، حيث تصل نسبة مساهمته ٧٦,٥ ٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي ، تتصدر في ذلك محاصيل الحبوب والخضار والفواكه ، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة ١٥٣٩٠٠٦ هكتار فيما تمثل المساحة المزروعة منها حوالي ١٢٤١٣٨٧ هكتار أي بما نسبته ٨١ ٪ ، وتشكل الحبوب الحيز الأكبر من الأراضي المزروعة بنسبة ٥٥,٦ ٪ من إجمالي الأراضي المزروعة ، ينما تشكل كل من المحاصيل النقدية والأعلاف والفواكه والخضروات والبقوليات النسب ١٧,٨ ٪ ، ١١٪ ، ٦,٧ ٪ ، ٥,٧٪ ، ٢,٢ ٪ ، على التوالي (١٨) .

ويتصف الإنتاج النباتي بضعف الغلة لوحدة المساحة خاصة في الوديان والمرتفعات حيث تسود الزراعة المطرية ، وتشمل المساحة المطرية ١٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة .

جدول رقم (١) بوضح مساحة المحاصيل الغذائية بالهكتار للفترة ٢٠١٢م – ٢٠١٧ م

نوع المحاصيل	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٧م
إجمالي مساحة الحبوب	٦٧٨٨٢٥	٧٨٤٥٧٨	٨٠٥٤٢٢	٧٨٧١٤٥	٧٨٧٣٦٩	٧٥٨١١٤
القمح	٨٦٥٥٨	٩٧٢٢٢	٩٩٢٤٤	١٠٠٣٩	١٠١٥٥	١٠٢٨١

(١٧) حسن احمد شرف الدين ، مشكلة الغذاء في اليمن ، مطابع الأهرام ، كورنيش النيل ، القاهرة ، ١٩٩٠م ، ص١٣٢

(١٨) الجمهورية اليمنية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٧ م .

ISSN : 2410-1818

الذرة الشامية الدخن شعير بقوليات	٣٨ ٣٣١ ٤٧٢٨٤ ١ ٤٢٠٧٦ ٣٩٠١٩	٤٦٩٤٤ ٥٣٧٢٥ ١ ٤٨٥٩٠ ٥٤٥٧١	٤٦٥٣١ ٥٥٥٢٩ ٢ ٥٠٦١٨ ٥٣٧٣٧	٨ ٤٣٥٨٣ ٥٤١٨٨ ٤ ٤٨٨١٤ ٥٢٤٦٦	٤ ٤٢٥٠٨ ٥٣٩٦٨ ٢ ٤٩٤٥١ ٥٤١٧٤	٥ ٤٠٥٢١ ٥١٢٠٤ ٩ ٤٨٨٢١ ٥٣٩٠٨
إجمالي مساحة الخضار والفواكه	٥٠٣٥٣	٥١٤٦١	٥٤١٤٩	٥١٣١٠	٥٣٥٢٢	٥٧٣٢٢
طماطم بصل بطاطس شمام حبحب خضروات أخرى	١١٠٦٦ ٤٢١٤ ١٢٣٦١ ٢٩٦٠ ٨٣٤٢ ١١٤١٠	١١٣٤٣ ٤٢١٨ ١٣٢٢١ ٢٨٤٥ ٧٩٢٧ ١١٩٠٧	١٢١٤٧ ٤١٥٧ ١٥١٦٩ ٢٨٣٧ ٧٩٢٠ ١١٩١٩	١١٨٢٧ ٤٠٤٩ ١٣٢١٣ ٢٧٩٦ ٧٥٧١ ١١٨٥٤	١٢٩٢٩ ٤٤١٨ ١٣٦٠١ ٢٨٩٧ ٧٤٠٨ ١٢٢٦٩	١٤٥٥٨ ٤٧٣١ ١٤٢٣٣ ٣٢٢٥ ٧٢٣٢ ١٣٣٤٣
إجمالي مساحة الفواكه	٥٩٠٦٥	٦١٧٧٧	٦٥٢٦١	٧٠٣٩١	٧٤٨٦٢	٧٨٩٠١
تمور موز عنب برتقال باباي فواكه أخرى	١٥٦٩٦ ٧٤٦٢ ١٧٨٥٢ ٦٧١٦ ٢٩٣٠ ٨٤٠٩	١٥٨٨١ ٧٧٧١ ١٨٦٤٥ ٧٦٧٢ ٣٠٤٦ ٨٧٦٢	١٦٢٢٩ ٨٢٥١ ١٨٨١٧ ٩٠٠٥ ٣٠٩٢ ٩٨٦٠	١٦٦٠٩ ٨٨٢١ ٢٠٧٣٥ ١٠٨٥٢ ٣٢١٥ ١٠١٥٩	١٨٦٣٤ ٩٠٩٦ ٢١١٠٦ ١١٧١٤ ٣٥١٦ ١٠٨٢٧	١٩٣٥٤ ٩٣٦٠ ٢١٢٠٩ ١٤١٢٣ ٣٦٨٧ ١٠٨٩٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٧ م

من خلال الجدول السابق المتعلق بالمساحة الزراعية يلاحظ ارتفاع المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية من ٧٨٨٢٤٣ هكتار عام ٢٠١٢م إلى ٨٩٧٨١٦ هكتار عام ٢٠١٧م ، ثم ارتفعت أيضا المساحة المزروعة في عام ٢٠١٤ م إلى ٩٢٤٨٣٢ هكتار ثم انخفضت في عام ٢٠١٥م إلى ٩٠٨٨٤٦ هكتار ثم ارتفعت المساحة مرة أخرى في عام ٢٠١٦م إلى ٩١٥٧٥٧ هكتار، إلا أن هذه المساحة انخفضت مرة

ISSN : 2410-1818

أخرى في عام ٢٠١٧م إلى ٨٩٤٣٣٧ هكتار ، وبدلا من التوسع في المساحة المزروعة واستصلاح أراضي زراعية جديدة تركت بورا الأراضي التي كانت تفلح من سابق .

ويرجع أسباب انخفاض المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية إلى اتساع المساحات المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الأخرى ومنها القمح ، حيث تستحوذ مساحة القمح على مساحات كبيرة تعادل ٩ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة (١٩) . إلى جانب ارتفاع تكلفة إنتاج القمح بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة ، وتدني إنتاجية العامل، والاعتماد على أساليب الري التقليدية ، وهجرة المزارعين من الريف إلى المدينة .

أما أهم المحاصيل الغذائية النباتية المنتجة في الجمهورية اليمنية فهي :

١ – **الحبوب**: يتميز القطاع الزراعي اليمني بسيطرة الحبوب على معظم المساحات المزروعة ، ونشكل محاصيل الذرة والدخن الجزء الكبر من الحبوب ، إضافة إلى القمح والشعير والبقوليات ، وتعتمد زراعة الحبوب بدرجة رئيسية على الأمطار مما يؤدي إلى تذبذب مستوى الإنتاج من سنة لأخرى ، ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض إنتاج القمح ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع تكاليف العمالة والمستلزمات والآلات الزراعية دون تغير مماثل في أسعار هذه المنتجات، وكذلك زيادة الاتجاه إلى استبدال الحبوب بمحاصيل تدر ربح أكثر والطلب عليها مرن .

٢ – **الخضروات**: تتميز هذه المحاصيل باعتمادها على الري الدائم من العيون والآبار والسدود ، لذلك فإن الإنتاج من الخضار قد اتسم بالنمو المستمر والاستقرار على عكس الحبوب التي تتميز بالتذبذب ، وتعتبر البطاطس والطماطم من أهم محاصيل الخضروات وأكثرها نموا من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة .

٣ – **الفواكه**: تشتهر اليمن بزراعة أنواع مختلفة من الفواكه لعل أكثرها شهرة العنب اليمني ذو النوعية الممتازة والموز والرمان ، وتزرع الفاكهة في المناطق التي تتوفر فيها المياه كالوديان أو بالاعتماد على الآبار والسدود .

(١٩) أروى أحمد البعداني ، أثر تقلبات الأسعار العالمية للقمح على الاقتصاد اليمني ، مركز سبا للدراسات التاريخية ، ٢٠١٢ م ، ص ٢٨

ISSN : 2410-1818

٢ – ١ – ٢ الإنتاج الحيواني : - تعتبر الثروة الحيوانية جزء مهم من قطاع الزراعة في اليمن ، فاليمن لا ينتج ما يكفي من الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية ، وتستورد كميات هائلة من الحيوانات الحية واللحوم ومنتجات الألبان ، فعلى سبيل المثال إنتاج اليمن من الحليب لا يلبي ٤٢,٦٪ من الطلب المحلي ، كما أن الإنتاج المحلي من الدواجن لا يلبي سوى ٥٦,٤ ٪ من الطلب ، في حين أن الكميات المنتجة من الأبقار والضان والماعز ٦٣,٧ ٪ من الطلب المحلي ، بينما تحقق اليمن الاكتفاء الذاتي في إنتاج البيض والعسل (٢٠) .

أما إنتاج وإمكانات الثروة الحيوانية في الجمهورية اليمنية فهي كالآتي:

جدول (٢) يوضح إنتاج وإمكانات الثروة الحيوانية في الجمهورية اليمنية

الثروة الحيوانية ومنتجاتها	الوحدة	٢٠١٢م	٢٠١٧م	الواردات ٢٠١٧م
الحيوانات				
الأبقار	رأس	١٤٤٧٢٤٠	١٥٦٧٢٩٥	
الأغنام	رأس	٧٧٢٣٩٧٣	٩٠٨٧٣١٦	
الماعز	رأس	٧٦٩٥٦٦١	٨٨٨٣٣١٥	١٤٩٣٠٤٦
الجمال	رأس	٣٥٧٠١٠	٣٨٣٥٣٣	
خلايا النحل	رأس	١١٩٧٢٨١	١٢٣٩٦٩٢	
منتجات الثروة الحيوانية				
حليب الأغنام	طن	٣٠٣٣٤	٤٢١٢٢	
حليب الماعز	طن	٣٩٤٢٥	٥٢٢٧٨	
حليب الأبقار	طن	١٤٤٦٨٠	١٩٤٠١٦	٥١٠٠٢
حليب الجمال	طن	٢١٦٩	٢٦٧١	
لحم الغنم	طن	٢٣٦٧٠	٣٠٦٤٨	١٦٤٦
لحم الماعز	طن	٢٢٦٧٥	٣١٦٤٩	
لحم البقار	طن	٢٣٩٨٥	٣١٩٥٧	٤٨٠٥
لحم الجمال	طن	٢٢٩٧	٢٤٨٢	
لحم الدجاج	طن	١١٣١٩٥	١٣٩٦٣٥	١٠٨٠٨٩
البيض	مليون بيضة	٩٣٠	١١٢٨	
العسل	كيلو جرام	١٩٦٠٦١١	٢٤٨٥٦٨٨	٩٢٧
الجلود	طن	٩٧١٥	١٢١٠٢	
الصوف	طن	٣٥٧٣	٤١٧٦	

(٢٠)) الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والري ، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة ٢٠١٢ / ٢٠١٦ م ، مارس ٢٠١٢م ، ص ٣٣

ISSN : 2410-1818

المصدر : وزارة الزراعة والري ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧م

وتقدر القيمة الكلية للثروة الحيوانية بأكثر من ٣٦٠ مليار ريال أو أكثر من ٣ مليار دولار أمريكي، وبقدر الإنتاج الحيواني سنويا (اللحوم والحليب والبيض والجلود والعسل) في الوقت ب ١٥٠ مليار ريال ، ويعتبر الإنتاج التجاري للثروة الحيوانية موردا هام في اليمن ولدية القدرة على النمو والتطور ، أما بالنسبة لقطاع الدواجن فهو يلبي كامل الطلب المحلي على البيض، غير أن إنتاج الدواجن للاستهلاك الغذائي لا يلبي الطلب المحلي ، بيد أنه ينتج كميات هائلة من الدجاج الحي الذي يباع بأسعار أعلى من الدجاج المجمد المستورد .

وكانت اليمن تعتمد إلى حد كبير تعتمد على المنتجات الغذائية المحلية إلى بداية السبعينات ، وفي الوقت الحالي يشكل الإنتاج الزراعي أقل من ٢٠ ٪ من الناتج القومي ، بينما كان يشكل في الماضي أكثر من ٣٠ ٪ ، ويشكل الإنتاج الحيواني ٢٥ ٪ منة تقريبا ، كما أن ٥٠ ٪ من اللحوم ومنتجاتها تستورد من الخارج (٢١).

٢ – ١– ٣ الإنتاج السمكي : – تعد الأسماك أحد السلع المكونة للنمط الغذائي في المناطق الساحلية ، بل إنها من السلع التي تلعب دورا مهما في الأمن الغذائي للسكان في اليمن ، ومع ازدياد الوعي الغذائي بأهميته أصبح من السلع المفضلة في العديد من المحافظات الداخلية الجبلية البعيدة عن السواحل اليمنية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأسماك خلال الفترة المدروسة، وبالرغم من أن هناك اكتفاء ذاتي من الأسماك إلا أن متوسط استهلاك الفرد بلغ ٦,٥ كيلو جرام فقط (٢٢) .

ويسهم صيد الأسماك بدور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الساحلية التسع (حجة ، تعز ، الحديدة ، عدن ، لحج ، أبين ، شبوة ، حضرموت ، المهرة) التي يشكل عدد سكانها نحو ١٠ مليون نسمة وهي تمثل نحو ٤٧,٦ ٪ من إجمالي سكان الجمهورية (٢٣).

ولزيادة الوعي بقيمة الأسماك الغذائية باعتبارها غذاء صحي ، فقد أدى إلى زيادة الإقبال على استهلاك الأسماك في اليمن مما شكل ضغطا كبيرا على مناطق الإنتاج الأساسية في المحافظات الساحلية التي لم تستطيع أن تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان ، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في

(٢١) بشير عبالة الحرازي ، إنتاج الغذاء في اليمن والتوقعات المستقبلية ، المجلة اليمنية للبحوث والدراسات الزراعية ، العدد ١٣ديسمبر ٢٠٠٥م ، ص١٩.

(٢٢) خالد ناصر الحاج وفوزي حمود الصغير ، إنتاج واستهلاك الأسماك في اليمن ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، صنعاء ، ٢٠١٢م ، ص ٥

(٢٣) الاتحاد التعاوني السمكي ، التقرير السنوي لعام ١٠١٧ م ، الجمهورية ليمنية ، ص ٢٨

ISSN : 2410-1818

أسعارها ، صاحب ذلك قيام الدولة باستيراد كميات من الأسماك خلال الفترة المدروسة لزيادة الطلب .

ويبلغ إجمالي إنتاج الأسماك في اليمن نحو ٢٦٠٠ ألف طن بمتوسط سنوي بلغ ١٦٢,٥ ألف طن خلال الفترة (٢٠١٢ م – ٢٠١٧ م) (٢٤).

جدول رقم (٣) يوضح تطور الإنتاج السمكي والمتاح للاستهلاك وعدد السكان ومتوسط نصيب الفرد ومعدل الاكتفاء الذاتي من الأسماك في اليمن للفترة (٢٠١٢ م – ٢٠١٧ م)

بالمليون طن

السنوات	الإنتاج السمكي (طن)	المتاح للاستهلاك المحلي	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد (كيلو جرام)	معدل الاكتفاء الذاتي)
٢٠١٢ م	٢٣٩	١٩٤	٢٥,٦	٧,٦	١٢٣
٢٠١٣ م	١٨٠	١٣٤	٢٦,١	٥,١	١٣٤
٢٠١٤ م	١٣٢	١٠٢	٢٦,٩	٣,٨	١٢٩
٢٠١٥ م	٢٠٧	١٧٠	٢٧,٧	٦,١	١٢٢
٢٠١٦ م	١٩٨	١٥٨	٢٨,٤	٥,٦	١٢٥
٢٠١٧م	١٩٢	١٦١	٢٩,٢	٥,٥	١١٩

المصدر: وزارة الثروة السمكية، الإدارة العامة للإحصاء السمكي، صنعاء

نلاحظ من الجدول أن الإنتاج السمكي في الجمهورية اليمنية لم يحقق المؤمل منة ، حيث تفاوت الإنتاج من سنة لأخرى ، ولم يأخذ المعدل التصاعدي المتوقع ، كما يبدو هناك تذبذبا في المتاح للاستهلاك المحلي من الأسماك ، ويرجع ذلك لتأثرها بعدد من العوامل أهمها عدد السكان وسعر السلعة ذاتها ومستوى الدخل بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاستهلاكية.

٢ – ٢ الاستهلاك الغذائي في اليمن : - في الجزء السابق تم استعراض جانب الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية ، وأشرنا إلى أن تدني الإنتاج كان بسبب وجود العديد المعوقات التي تحول دون زيادة الإنتاج الغذائي ، الأمر الذي أدى إلى استمرار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، وفي هذه النقطة سنتطرق إلى جانب الاستهلاك الغذائي في اليمن .

لقد كان اليمن تنتج من الحبوب ما يفيض عن حاجته فيقوم بتصدير الفائض إلى المناطق المجاورة ، وكان اليمن يصدر إلى البلدان المجاورة مالا يقل عن ٩ – ١٠ أطنان في سنوات المحاصيل الجيدة (

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٣١

ISSN : 2410-1818

٢٥) . وحاليا أصبح يستورد الجزء الأكبر من احتياجاته من الحبوب ، وذلك لسببين هما الأول الزيادة الكبيرة في عدد السكان وما يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة ، والسبب الثاني انخفاض المساحة المزروعة الحبوب واكبر منة الانخفاض في كمية الإنتاج .

جدول رقم (٤) يوضح تطور الاستهلاك الكلي من أهم السلع الغذائية خلال الفترة ٢٠١٢م – ٢٠١٧م (طن)

السنة	القمح	الأرز	البيض	الحوم الحمراء	لحوم الدواجن	السكر	الأسماك
٢٠١٢م	١٠٦٤٠٠٠	٨٣٠٠٠	٥٧٧٠٠	١١٨٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠
٢٠١٣ م	١١٢٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٢٨٠٠٠	١٧٤٠٠٠	١٤٣٠٠٠٠٠٠
٢٠١٤ م	١١٨٠٠٠٠	٩٩٠٠٠	٦٥٧٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٤١٠٠٠	٣٩٨٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠٠٠
٢٠١٥م	١٢٤١٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٧١٢٠٠	١٣٩٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٤٢٣٠٠٠	١٧٠٠٠٠
٢٠١٦ م	٢٣٠٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٧٢٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٤٥٢٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠٠٠
٢٠١٧ م	٢٣٧٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٨٣٧٠٠٠	١٦٩٠٠٠	١٨٦٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	١٦١٠٠٠٠٠٠

المصدر : – وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧م

تشير نتائج معدلات الاتجاه العام للاستهلاك الكلي من السلع الغذائية إلى التزايد المستمر وبمعدلات متباينة خلال الفترة ٢٠١٢ م – ٢٠١٧م ، فقد تزايد الاستهلاك الكلي من القمح من حوالي ١٠٦٤٠٠٠ طن عام ٢٠١٢م إلى حوالي ٢٣٧٢٠٠٠ طن عام ٢٠١٧م ، وقد ترتب على هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاك تزايد واردات القمح بمعدلات تفوق تلك المتحققة في الإنتاج المحلي ، وبالنسبة للاستهلاك فيتم استيراد هذه السلعة بالكامل من الخارج .

لقد حدثت زيادة كبيرة في الاستهلاك الكلي من أهم السلع الغذائية والتي تأتي نتيجة لميل المواطن اليمني إلى تحسين مستواه الغذائي ، غير أن خطورة هذه الزيادة تكمن في الاعتماد شبة الكامل على الاستيراد من الخارج ، وهو ما يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

ومما يلفت الانتباه إلى أن نصيب الفرد من سلعة الأرز والسكر لم تتزايد بالمعدل الذي تزايد فيه للاستهلاك الفردي من القمح، مما يدل على أن الزيادة في استهلاك القمح يذهب لاستهلاك غير

---

(٢٥) عبد الة احمد نعمان ، قضايا ومشكلات التنمية الزراعية ، الحيازات الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م ، ص ٨٠

ISSN : 2410-1818

بشري كغذاء أو أعلاف للدواجن والحيوانات، ومن هذا نستنتج أن استهلاك القمح ومشتقاته يمكن إرجاع جانب من استهلاكه إلى الزيادة السكانية، ومن جانب آخر راجعاً إلى التحول من استهلاك الذرة نتيجة تغيير الأنماط الاستهلاكية وبصفة خاصة في الريف، ومن جانب ثالث يرجع إلى سوء الاستخدام كغذاء للدواجن والحيوانات، أما زيادة استهلاك الأرز والسكر واللحوم الحمراء فهي طبيعية وترجع في معظمها للزيادة في السكان.

إن المتتبع لنمط الاستهلاك في المجتمع اليمني سيكتشف بوضوح تغير نمط استهلاك الحبوب باتجاه القمح المستورد، وهذا ما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية من هذا المنتج، وتعاظم فاتورة الاستيراد عاماً بعد آخر .

وتوجد علاقة بين زيادة السكان وزيادة الاستهلاك الغذائي، فحسب التقديرات فإن عدد سكان الجمهورية اليمنية في عام ٢٠١٧م بلغ ٣٢ مليون نسمة ، كما أن معدل النمو السكاني بلغ ٣,٧ وهذا المعدل يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

إن الزيادة في معدل النمو السكاني قد ساهمت في زيادة الاستهلاك الغذائي ، إلا أن الاستهلاك قد ارتبط بالدخل الفردي للسكان، وبالتالي يمكن حساب مرونة الطلب بالنسبة للدخل على أساس العلاقة الرياضية التي تحدد المرونات الدخلية للطلب على بعض سلع الغذاء في اليمن .

جدول (٥) بوضح المرونات الدخلية للطلب على بعض السلع في الجمهورية اليمنية

السلعة	معامل مرونة الطلب	السلعة	معامل مرونة الطلب
القمح	٠,٤	اللحوم الحمراء	٠,٨
الأرز	٠,٨	الحوم البيضاء	١,٥
الذرة الشامية	٠,٣	البيض	١,٠
الذرة الرفيعة	-٠,٥	الحليب	٠,٦
الدخن	-٠,٥	الأسماك	٠,٧
الشعير	-٠,١	الزيوت النباتية	٠,٨
البطاطس	٠,٦	البقول	٠,٦
السكر المكرر	٠,٧	السمسم	٠,٧
منتجات السكر	٠,٨		

المصدر: عباس السيد إبراهيم ، مرونة الطلب على الغذاء في قنوات التسويق المختلفة في اليمن، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢ م

يلاحظ من الجدول السابق أن مرونة الطلب الدخلية على القمح أقل المرونات ما يؤكد أهمية هذه السلعة سواء لدى الأسر المرتفعة الدخل أو الأسر المنخفضة الدخل ، وبصفة عامة فان معظم سلع

ISSN : 2410-1818

الغذاء تتميز بانخفاض في المرونة باستثناء سلعة البيض والحوم البيضاء التي تتسم مرونتها بأنها متكافئة ، ويرجع السبب في ذلك لأن القمح يعد أكثر السلع الغذائية الاستهلاكية في اليمن تستهلكه جميع الفئات السكانية بغض النظر عن مستويات الدخول ، كما أن استخدامه أخذ ينتشر في القرى والأرياف وأخذ يحل محل الحبوب التقليدية الأخرى (الشعير ، الذرة ، الدخن) بالإضافة إلى أنه أصبح أهم مصدر لطاقة الغذاء الحرارية .

وعلى هذا الأساس فإن زيادة عدد السكان قد أدت إلى زيادة الاستهلاك الغذائي في اليمن في ظل انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب أكبر من الانخفاض في كمية الإنتاج ، بعد أن كانت المساحة المزروعة بالحبوب تمثل ٨٥ ٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة عام ١٩٧٣ م .

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية : -

يحتل تحليل مؤشرات التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية أهمية كبيرة كونها ستساعد في التعرف على أبعاد التبعية ومناقشة أسبابها وتحديد موقع الجمهورية اليمنية من منطقة التبعية ، واقتراح التصورات والمخارج المناسبة التي تكفل عدم الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء والاتجاه إلى تحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتي .

١ – مؤشر الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء: يتم حساب هذا المؤشر أولا من نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية المهمة، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس بشكل تقريبي الأهمية النسبية لهذه السلع على سلم الحاجات الأساسية ، وبطرح قيمة المؤشر المرجح من ١٠٠ نحصل على نسبة الاعتماد على الخارج في تدبير حاجات الدولة من الغذاء .

وفي ضوء البيانات المتاحة عن الفجوة الغذائية وتقديرنا الذاتي لدى خطورة الاعتماد على الخارج في حصول الدولة على الغذاء تقاس فترة الانتقال على هذا المؤشر بالمدى من ١٥ بالمائة إلى أقل من ٣٠ بالمائة (٢٦) . أي اعتبار الدولة التي تعتمد على الخارج في الحصول على الغذاء بنسبة ٣٠ بالمائة أو أكثر من جملة استهلاكها الغذائي يدخلها منطقة التبعية ، ومن جهة أخرى تدخل الدولة المعنية منطقة الاستقلال إذا قلت نسبة ما تحصل علية من غذائها من الخارج عن ١٥ بالمائة .

جدول (٦) يوضح نسبة الاعتماد على الغير ونسبة الاكتفاء الذاتي للفترة من ٢٠١٢م – ٢٠١٧م (بالطن)

السنوات	البيانات	القمح	الأرز	البيض	اللحوم الحمراء	لحوم الدواجن	السكر	الأسماك

(٢٦) ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي،نركز دراسات الوحدة العربية ،القاهرة ، ١٩٨٩ م

ISSN : 2410-1818

٢٠١٢م	إجمالي الاستهلاك	١٠٦٤٠٠٠	٨٣٠٠٠	٥٧٧٠٠٠	١١٨٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	١٩٤٠٠٠٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	٩٩٩١٣	-	٤٠٥	٣٦٨١٥	٣٧٠٥٨	-	٢٣٩٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	%٩٠,٦	١٠٠ %	٩٩,٩٣ %	٦٩ %	٦٥ %	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	٩,٤ %	-	٠,٠٧ %	٣١ %	٣٥ %	-	%١٢٣
٢٠١٣م	إجمالي الاستهلاك	١١٢٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٧٠٠	١٢٧٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٣٤٧٠٠٠	١٣٤٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	١٥٢١٧٠	-	٤٠٠	٣٧٥٢١	٤٨٠٥٩	-	١٨٠٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	٨٦ %	١٠٠%	٩٩,٩٤%	٧٠%	٦٢%	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	١٤ %	-	٠,٦ %	٣٠ %	٣٨ %	-	١٣٤ %
٢٠١٤م	إجمالي الاستهلاك	١١٨٠٠٠٠	٩٩٠٠٠	٦٥٧٠٠	١٣٧٠٠٠	١٤١٤٠٠٠	٣٩٨٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	١٥٩٧٧	-	٣٧٠	٣٨٦٧٧	٥٣٩٥٦	-	١٣٢٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	٨٦ %	١٠٠ %	٩٩,٩٤ %	٧٢ %	٦٢ %	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	٤ %	-	٠,٠٦ %	٢٨ %	٣٨ %	-	١٢٩ %
٢٠١٥ م	إجمالي الاستهلاك	١٢٤١٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠	٧١٢٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٤٢٣٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	١٧١٠٣٣	-	٣٥١	٣٩٨٣٧	٧٠٠٧٢	-	٢٠٧٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	٨٦ %	١٠٠ %	٩٩,٩٥%	٧١ %	٨١ %	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	١٤ %	-	٠,٠٥ %	٢٩%	١٩ %	-	١٢٢ %
٢٠١٦م	إجمالي الاستهلاك	٢٣٥٥٠٠	١٢٠٠٠٠	٧٧٢٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١٧٠٠٠٠	٤٥٢٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	١٧٠٩٢٩	-	٣٥٨	٤٠٦٣٤	٤٧١٥٦	-	٢٩٨٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	٩٢,٥٨ %	١٠٠ %	٩٩,٩٥ %	٧٣ %	٧٢ %	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	٧,٤٢%	-	٠,٠٥ %	٢٧ %	٢٨ %	-	١٢٥ %
٢٠١٧ م	إجمالي الاستهلاك	١٣٧٢٠٠٠	١٢٢٢٠٠٠	٨٣٧٠٠٠	١٦٩٠٠٠	١٨٦٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	١٦١٠٠٠٠٠٠
	إجمالي الإنتاج	١٤٨٩٢٦	-	٣٦٧	٤١٦٤٩	٥٥٤٥٥	-	١٩٢٠٠٠٠٠٠
	نسبة الاعتماد على الغير	٩٣,٧٢ %	١٠٠ %	٩٩,٩٦ %	٧٥ %	٧٠ %	١٠٠ %	-
	نسبة الاكتفاء الذاتي	٦,٢٨ %	-	٠,٤	٢٥ %	٣٠ %	-	١١٩ %

المصدر : – من إعداد الباحث ثم استخلاصه من جداول سابقة

من خلال التحليل لمؤشر الاعتماد على الغير في الحصول على المواد الغذائية ، اتضح أن الجمهورية اليمنية تقع منذ عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٧م في منطقة التبعية نتيجة بلوغ المؤشر إلى أكثر من ٣٠

ISSN : 2410-1818

بالمائة لجميع السلع الغذائية باستثناء الأسماك ، حيث بلغ مؤشر الاعتماد على الغير بالنسبة للقمح في عام ٢٠١٢م ٩٠,٦ ٪ ثم انخفض المؤشر في عام ٢٠١٣م الى٨٦ ٪ نتيجة لزيادة إنتاج من مادة القمح إلى ١٥٢١٧٠ طن ، بينما لم يطرأ أي تحسين على قيمة المؤشر في عام ١٠١٤ م و٢٠١٥ م ، وظل بنفس النسب السابقة لعام ٢٠١٣ م ، بينما ارتفعت قيمة المؤشر في عام ٢٠١٦م إلى ٩٢,٥٨ ٪ نتيجة لزيادة الاستهلاك من القمح إلى ٢٣٠٥٠٠٠ طن ، وانخفاض حجم الإنتاج إلى ١٧٠٩٢٩ طن، واستمرت الزيادة في قيمة المؤشر إلى ٩٣,٧٢ ٪ في عام ٢٠١٧م نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج إلى ١٤٨٩٢٦ طن، وتتوجب الإشارة إلى أن الزيادة في حجم الإنتاج في عام ٢٠١٣ م لا ترجع إلى استصلاح أراضي جديدة بل إلى زيادة إنتاجية الهكتار لهذا المحصول، مع العلم أن هناك أراضي كبيرة صالحة للزراعة لو تم استثمارها بشكل اقتصادي سليم لساهمت بشكل ايجابي في تخفيف حدة هذا المؤشر ، من جانب آخر تعود زيادة قيمة المؤشر إلى زيادة الاستهلاك من هذه المادة السلعية نتيجة لعودة الكثير من المغتربين وزيادة السكان ، وقد ترتب على هذه الزيادة الكبيرة في الاستهلاك تزايد في واردات القمح تفوق الزيادة المتحققة في الإنتاج المحلي .

أما بالنسبة للأرز فقد ظل طوال فترة التحليل بمعدل ١٠٠ بالمائة أي الاعتماد الكامل على هذه السلعة الغذائية من الخارج ، وعدم وجود إنتاج محلي ، وقد ازداد حجم الاستهلاك بشكل تصاعدي من هذه السلعة مند عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٧م مما يدل على أن المستهلك قد اتجه لإحلال استهلاك الأرز محل السلع البديلة كالذرة والشعير .

وبالنسبة للبيض فقد استمر الحصول على هذا الصنف الغذائي من الخارج، حيث كان مستوى المؤشر ما بين ٩٩,٩٢ ٪ و٩٩,٩٥ ٪ على الرغم من انتشار تدجين الدجاج في اليمن وأعداده الهائلة فإن الدجاج اليمني صغير الحجم قليل البيض ، كما أن زيادة استهلاك البيض في الفترة الأخيرة يرجع أيضا إلى رغبة المواطنين في تغيير نمط استهلاكهم .

وهكذا الحال بالنسبة للحوم الحمراء واللحوم البيضاء فقد استمرت طوال فترة التحليل في منطقة التبعية (٦٢ ٪ - ٧٥ ٪) وذلك لتدني إنتاجها على الرغم من أن الماشية تربى في مختلف أنحاء الجمهورية ، كما يشتغل قبائل البدو الرحل بتربيتها ، ففي المناطق الوسطى والشرقية من البلاد يتم تربية الأغنام والماعز والجمال ، وفي المناطق الجبلية يربون الأغنام والماعز والأبقار، ولكن على الرغم من هذا العدد الكبير من الحيوانات فإن إنتاجيتها متدنية نتيجة لعدم توفر الأعلاف الكافية لها ، فإن الماشية هزيلة جدا ، كما أن الحاجة ملحة إلى تحسين نوعية سلالات الماشية ، كما تنتشر في أوساط الحيوانات مختلف أنواع الأوبئة ، إذ أن الخدمات البيطرية منعدمة في الواقع .

ISSN : 2410-1818

أما فيما يتعلق بالسكر فقد ارتبطت حاجة السكان منها على الخارج ، إذ وصل قيمة هذا المؤشر إلى ١٠٠ ٪ طوال فترة التحليل ، مما يدل على وقوع البلاد في منطقة التبعية طوال فترة التحليل .

وخلاصة القول أن الجمهورية اليمنية تقع في منطقة التبعية طوال فترة التحليل نتيجة لزيادة الاستهلاك الغذائي وندني حجم الإنتاج ، غير أن خطورة ذلك تكمن في الاعتماد شبه الكامل على الخارج مما يؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

٢ – مؤشر نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة : – يعتبر هذا المؤشر عاملا مخففا لوطأة المؤشر السابق للتبعية الغذائية ، فعندما تكون نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية عالية يحسن التمييز بين الدول بحسب قدرتها على ثمن تلك الواردات من حصيلة صادراتها ، فالدولة التي لا تمثل فاتورة وارداتها الغذائية على ارتفاع قيمتها سوى نسبة ضئيلة من حصيلة صادراتها تعتبر في وضع أفضل أو أقل خطورة من دولة تلتهم فيها الواردات الغذائية نسبة كبرى من حصيلة صادراتها ، وبالتالي تلجأ إلى الاقتراض الخارجي لاستكمال حاجتها من الواردات الأخرى، وقد تم اختيار الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية على ٣٠ في المائة أو أكثر من حصيلة صادراتها هي دولة في وضع حرج ، ومن ثم تقع في منطقة التبعية ، واعتبرنا أن الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من ١٠ بالمائة من حصيلة صادراتها تدخل في منطقة الاستقلال .

جدول رقم (٧) يوضح نسبة المدفوعات الغذائية إلى حصيلة الصادرات

الأعوام	إجمالي الواردات الغذائية (ألف ريال)	إجمالي الصادرات المنظورة وغير المنظورة (ألف ريال)	نسبة المدفوعات الغذائية إلى حصيلة الصادرات
٢٠١٢م	٦٦٩٣٧٢٣	٧٩١٨١٥١	% ٨٥
٢٠١٣م	٨٧٤١٦٣٠	٧٤٣٥١٦٧	% ١١٨
٢٠١٤م	٨٨٥٧٠٥٠	٧٣٣٢٦٤٨	% ١٢١
٢٠١٥م	٨١٠٥٩٠٣	١١٢١٥٦٠٣	% ٧٢
٢٠١٦م	١٤٢٧٠٧٤٠	٧٩٤٣٣٨٥٨	% ١٨
٢٠١٧ م	٥٦٦٩٢١٠٣	٢٤٥٨٥٦٩١٩	% ٢٣

المصدر : – وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير عن حركة الصادرات والواردات للأعوام ٢٠١٢ م – ٢٠١٧ م ، نسبة المدفوعات الغذائية إلى حصيلة الصادرات تم احتسابه من قبل الباحث .

من خلال تحليل مؤشر نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات من خلال البيانات السابقة ، يتضح أن الجمهورية اليمنية كانت منذ عام ٢٠١٢ م وحتى عام ٢٠١٥م تقع في

ISSN : 2410-1818

منطقة التبعية نتيجة وصول المؤشر إلى أكثر من نسبة ٣٠ بالمائة ، إذ تبلغ نسبة المؤشر في عام ٢٠١٢م ٨٥ ٪ ، ثم ازدادت نسبة المؤشر في عام ٢٠١٣م إلى ١١٨ ٪ نتيجة لزيادة قيمة الواردات الغذائية إلى ٨٧٤١٦٤٠ ألف ريال ، وانخفاض قيمة الصادرات إلى ٧٤٣٥١٦٧ ألف ريال ، فيما استمرت زيادة هذه النسبة إلى ١٢١ ٪ في عام ٢٠١٤ م نتيجة لتصاعد قيمة الواردات الغذائية في الارتفاع إذ وصلت إلى ٨٨٥٧٠٥٠ ألف ريال ، فيما استمر انخفاض قيمة الصادرات إلى ٧٣٣٢٦٤٨ ألف ريال ، فيما شهد عام ٢٠١٥ م انخفاضا كبيرا في نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات وصلت إلى ٧٢ ٪ ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى ١١٢١٥٦٠٣ ألف ريال وانخفاض الواردات الغذائية إلى ٨١٠٥٩٠٣ ألف ريال ، واستمر انخفاض هذه النسبة في عام ٢٠١٦ م إلى ١٨ ٪ التي أدخلت بموجبها هذه النسبة الجمهورية اليمنية إلى منطقة الاستقلال، وقد ارتفعت هذه النسبة قليلا في عام ٢٠١٧ م إلى ٢٣ ٪ ولكن في إطار منطقة الاستقلال نتيجة لزيادة قيمة الواردات الغذائية إلى ٥٦٦٩٢١٠٣ ألف ريال .

وأخيرا يلاحظ أن معظم الزيادة التي حصلت في قيمة الواردات الغذائية كانت من الحبوب، وهذا يعني تزايد الاعتماد على الحبوب ومشتقاتها خلال الفترة الأخيرة، كما أن معظم صادرات بلادنا كانت من الأسماك والقشريات .

٣ – مؤشر التحليل الكمي للفجوة الغذائية: يتم التحليل الكمي للغذاء من خلال تقدير الفجوة الغذائية من الناحية الكمية على أساس من الإنتاج المحلي من السلعة الغذائية وجملة المتاح منها للاستهلاك والذي يمثل مقدار عجز الإنتاج عن مواجهة الاستهلاك والذي يتم تغطيته عن طريق الواردات

وبالرجوع إلى الجدول (٦) يتضح الآتي:

١ – إن الجمهورية اليمنية قد حققت الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية خلال فترة التحليل (٢٠١٢م – ٢٠١٧م) فنتيجة لزيادة الإنتاج عن الاستهلاك، فقد بلغ الإنتاج في عام ٢٠١٢ م ٨٢٥٤١ طن وقد استمرت الزيادة إلى ٨٧٦٩٨ طن في عام ٢٠١٧ م ، وترجع الزيادة في حجم الإنتاج السمكي في بلادنا إلى امتداد الأراضي اليمنية من مساحة تفوق ١٠٠٠ كيلو متر على مياه البحر ، وهو ما يعطي هذا الموقع فرصة كبيرة لاستغلال الثروة السمكية، إلا أن البلاد لا تزال تفتقر إلى الوسائل الحديثة لاستغلال ثروتها السمكية مثل المجمدات والصناعات السمكية الكبيرة الأمر الذي يجعلها في بعض الأحيان تعتمد لسد احتياجاتها من السلع المعلبة المستوردة .

ISSN : 2410-1818

٢ – تزايد الفجوة الغذائية من محصول القمح من ٩,٤ ٪ عام ٢٠١٢م إلى ٦,٢٨ ٪ عام ٢٠١٧م ، أي أن زراعة القمح لم تشهد أي تطورات خلال الفترة الأخيرة بسبب بعض المعوقات التنظيمية والسعرية التي تؤثر على زراعة هذا المحصول .

٣ – لم يشهد كل من البيض واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء أي تطور من حيث الإنتاج والاتجاه قدما بشأن تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تقوقعت الفجوة الغذائية في الفترة موضوع الدراسة، حيث تراوح الاكتفاء بين ٠,٠٧ ٪ و ٠,٠٤ ٪ بالنسبة للبيض ، وبين ٢٨ ٪ - ٢٥٪ بالنسبة للحوم الحمراء .

خلاصة القول أن هناك اتجاها متزايدا خلال الست سنوات الأخيرة لعجز القطاع الزراعي عن الوفاء بحاجات الاستهلاك الغذائي، الأمر الذي يشير إلى زيادة التبعية الغذائية للعالم الخارجي ، فبات العجز الغذائي من السمات المميزة للاقتصاد اليمني نتيجة لدخول معظم السلع الغذائية دائرة العجز .

٤ – مؤشر التحليل القيمي للفجوة الغذائية: يمكن التحليل القيمي للفجوة الغذائية عن طريق الميزان التجاري للسلع الغذائية، من مقارنة نسبة الصادرات إلى الواردات الغذائية ، وذلك للتعرف على قيم الفجوة الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٢م – ٢٠١٧م .

جدول (٨) يوضح الصادرات والواردات الغذائية للجمهورية اليمنية للفترة ٢٠١٢م – ٢٠١٧ م (بالألف ريال)

السلع الغذائية	٢٠١٢ م		٢٠١٧م	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأغذية والحيوانات الحية	-	٥٢٦٨٥٢	٦٠٥٤	١٤٨٢٤٣٢
اللحوم ومشتقاتها	-	٢٨١٢١٤	١٨٠٨	٢٩٠٣٧٠٧
الألبان والبيض	١٤٨٧	٩٨٩٤٥٦	١٦١٧٤٨	٦٧٥٣٤٥٨
الأسماك والقشريات	١٢٥٢٠٨	٤١٥٤١	١٣٤٨٤٨١	٣٦٩٤٥٤
الحبوب ومشتقاتها	١١٤٥٦	٢٨٤٠٨٠٠	٢٥٢٣٤٨	٢٣٩٩٢٤٢٠
الخضروات والفواكه	٢٢٦٩٨	٤٢٤٨٨٣	٢١٢١١٥	٤٣٧٧٨٩٢
السكر والعسل	٤١٤٠	١٠٠٣٦٤٠	٧٨٧٢٩	١٢٦٦٨٤٣٧
البن والشاهي والكاكاو	٩١٩٩٧	٣٤١١٠	٢٠٠٣٣٩٧	٢١٦٢٦٣٧
أغذية الحيوانات ما عدى الحبوب	٢١٠٣٩	١١١١٨٧	١٧١٠٠٥	٨٦٠٧٠١
أغذية متنوعة	١٠٧٧	١٣٣٠٤٩	١٦٣٥	٩٦٥
الإجمالي	٢٧٩١٠٦	٦٦٩٣٧٢٣	٤٣٧٧٣١٩	٥٥٥٧٠٩٠٣

ISSN : 2410-1818

المصدر : – وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ م

ويتضح من الميزان الغذائي للجمهورية اليمنية للفترة من ٢٠١٢ م – ٢٠١٧م استمرار الفجوة الغذائية لكل الأصناف الغذائية ما عدى الأسماك ، بل وتزايد الفجوة من عام لآخر ، وقد تبين أن قيمة الصادرات الغذائية محدودا جدا خلال الفترة موضع التحليل ، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد من الخارج ، في الوقت نفسه تميزت الصادرات بالجمود وعدم كفايتها على دفع فاتورة الغذاء المستورد، هذا الأمر أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، حيث شكلت الواردات الغذائية النسبة الكبيرة منه في بعض السنوات، وسببا كبيرا في التضخم في البلاد ، وإخفاق قطاع الصناعة التحويلية نتيجة لعدم توفر المواد الخام للصناعات الغذائية ، وهجرة الكثير من المزارعين إلى المدن ، هذا بالإضافة إلى تقليص دور القطاع الزراعي في تمويل التنمية في البلاد .

المبحث الرابع: السياسات والإجراءات المطلوبة للخروج من التبعية الغذائية :

٤ – ١ السياسات الاقتصادية لتحقيق الاكتفاء الذاتي : –

٤ – ١ – ١ سياسة التنمية الزراعية: ترتبط سياسة التنمية الاقتصادية بالمزايا النسبية المتاحة في الجمهورية اليمنية لإنتاج مواد غذائية معينة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يركز على التنمية الزراعية، وتتمثل سياسة التنمية الزراعية في إعادة توزيع الدخل بهدف تغييرات في الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التنمية الزراعية الأفقية من خلال توسيع استثمارات البنية التحتية الأساسية مثل برامج الري والصرف بهدف زيادة الأراضي المستصلحة ، أو عن طريق التنمية الزراعية العمودية من خلال استخدام وسائل إنتاجية متطورة وتنمية الإنتاج الزراعي والسمكي ، ولتحقيق تنمية الإنتاج الزراعي يجب أن يكون هناك تكامل بين التنمية الزراعية الأفقية والتنمية الزراعية العمودية. (٢٧)

٤ – ١ – ٢ سياسة تنمية الإنتاج الغذائي: حسب سياسة تنمية الإنتاج الغذائي تهتم الدولة بالقطاع الزراعي ، من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية، وتنمية الإنتاج الحيواني

(٢٧) عبد الواحد العلوان / قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الامن الغذائي / المؤتمر الدولي حول الأمن العدائي العربي والتطورات التنموية المعاصرة / جمعية العلوم الاقتصادية / دمشق / ٢٠٠١ م / ص ٧١١

ISSN : 2410-1818

والسمكي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتطبق هذه السياسة في حالة عدم وجود احتكارات دولية للغذاء، وبالتالي عدم إمكانية استيراد الغذاء. (٢٨)

٤ – ١ – ٣ سياسة الأسعار: - من خلال سياسة الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة خاصة للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليه بدخولها المتاحة، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء ودعمها، ويتم التأثير على أسعار الغذاء من خلال وضع أسعار جبرية للغذاء بهدف ضمان تدفق المستوى الغذائي المعتاد لجميع طبقات المجتمع بأسعار مستقرة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء حيث يزيد حجم هذا المخزون في حالة وجود فائض من الغذاء، ويخفض عند ظهور عجز منه، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة قيام الدولة بتحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي، وتهدف سياسة دعم الأسعار إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء بقصد ضمان تدفقه خاصة للطبقات الفقيرة ، وتتطلب هذه السياسة تحمل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من ميزانية الدولة، إلا أنه يوجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة فضلا عن تشجيع الإسراف في الاستهلاك الغذائي وتهريب السلع الغذائية إلى الدول المجاورة نظرا لاختلاف الأسعار. (٢٩)

٤– ١ – ٤ سياسة الترشيد الغذائي: تتمثل سياسة الترشيد الغذائي في ضبط مستويات الاستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية الملائمة لظروف المجتمع حسب المعايير الدولية بهدف تحقيق الأمن الغذائي، ومن أهم الاعتبارات التي تعمل على تحقيق سياسة الترشيد الغذائي ما يلي: (٣٠)

- تعديل أنماط استهلاك الغذاء من خلال الحد من زيادة تكلفة إشباع العادات الاستهلاكية غير الرشيدة.
- ترشيد دعم السلع الغذائية بحيث تقتصر فقط على السلع الغذائية الضرورية غير المتوفرة في الأسواق المحلية بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة.
- تكييف برامج التوعية الغذائية في وسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين بهدف ترشيد استهلاكهم الغذائي.

---

(٢٨) السيد محمد السريني / الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية / دار الجامعة الجديدة للنشر/ الإسكندرية / ٢٠٠٠م / ص ١٠

(٢٩) ناصر مراد / سياسة تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية / جامعة البليدة / ديسمبر ٢٠١٠م / ص ٥٠

(٣٠) نفس المرجع / ص ٥١

ISSN : 2410-1818

- الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعة، والذي يؤدي إلى اختلال في نمط الاستهلاك الغذائي وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الغذائية الكمالية.

٣ -٢ السياسات المرتبطة بالجهود الدولية:

٤ – ٢ -١ تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء : - في عام ١٩٧٥ م أقرت حكومات الدول الأعضاء في منظمة الفاو تكوين استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الاستقرار لأسعار الغذاء على المستوى العالمي ، وقد أوضحت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن إقرارها هذا التوجه الدولي ضرورة مراعاة ما يلي : - (٣١)

١ – يجب أن تكون الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي ، ثم الحجم الأمثل للمخزون بحيث كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي ارتفعت التكاليف المرتبطة به.

٢ – وجود علاقة طردية بين حجم المخزون الاستراتيجي ودعم مستوى الأمن الغذائي.

٣ – إقرار سياسة وطنية للمخزون الاستراتيجي من الغذاء الضروري لتحقيق الأمن الغذائي.

٣ – يجب استعمال المخزون الاستراتيجي وذلك عند حدوث عجز أو أية كوارث أخرى بهدف ضمان تدفق منظم للغذاء في الأسواق المحلية.

٤ – ٢ – ٢ تامين فاتورة واردات الغذاء : - يعتبر هذا التوجه شكل من التسهيلات الغذائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي الذي يدفع إلى الدول النامية المستوردة للغذاء نسبة من مقدار النقد الأجنبي والذي تزيد فيه فاتورة الواردات الغذائية عن قيمتها العادية ، إلا أن معظم الدول النامية لا تستفيد من هذا التوجه الدولي. (٣٢)

٤ – ٢ – ٣ المعونات الغذائية: من خلال هذا التوجه تعمل الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية بمنح الدول النامية ذات العجز الغذائي معونات غذائية عادة في شكل حبوب، إلا أن هذه المعونات تغطي نسبة ضئيلة من العجز الغذائي في الدول النامية ، كما أنها تخضع عادة لاعتبارات سياسية، وحتى تساهم المعونات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي يجب توافر الشروط الآتية: (٣٣)

١ – عدم تأثر المعونات الغذائية بالتغيرات الحاصلة على الأسعار في السوق العالمية.

٢ – توفر قنوات التوزيع يكفي لاستيعاب المزيد من المعونات الغذائية.

---

(٣١) صمويل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٩ م ، ص ٩٣

(٣٢) نفس المرجع ، ص ٩٣

(٣٣) ناصرا مراد / مرجع سابق / ص ٥٣

ISSN : 2410-1818

٣ – استخدام الموارد الإضافية الناتجة عن بيع المعونات الغذائية في التنمية الزراعية من خلال دعم المنتجين المحليين للغذاء، وتحسين البنية الأساسية في الزراعة.

٤ – تركيز توزيع الغذاء الإضافي على الفقراء.

٤ – ٢ – ٤ التكامل الزراعي والغذائي: يشكل التكامل الزراعي والغذائي بين دول الجوار توجه لعلاج مشكلة العجز الغذائي، ويركز هذا التكامل على المحاور الآتية : - (٣٤)

١ – التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء.

٢ – التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة خاصة بالمنتجات الزراعية .

٣ – التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وتطوير مقومات التنمية الزراعية.

ويركز التكامل الزراعي الغذائي على التخصص في الإنتاج الذي يعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في كل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع بها بميزة نسبية ، ولإنجاح هذا التكامل يجب إيجاد الآليات التي تسمح بعلاقة صحيحة تحقق مصلحة جميع الأطراف ومعالجة جميع المعوقات التي تعرقله .

النتائج والتوصيات :

النتائج :

١ – إن دراستنا للتبعية الغذائية كشفت عن خمس صور بارزة ومترابطة في مواجهة الدول النامية بصفة خاصة ، والتي تتمثل في الاعتماد المتزايد لهذه الدول على واردات الغذاء من الدول الرأسمالية المتقدمة، وهي اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، سرعة تقلبات العرض والطلب ، صعوبة التوقعات ، تمركز المجاعات ، سوء التغذية .

٢ – إن التبعية الغذائية ليست ظاهرة طبيعية ، بل ترتبط بطبيعة الأنظمة القائمة من جهة والأوضاع الدولية وطبيعة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل من ناحية أخرى .

٣ – إن نقص الغذاء لا تقتصر على وجه واحد (قلة الإنتاج) بل هي ذات أوجه متعددة لعل أبرزها تلك التي تعبر عن أزمة التوزيع بين عالمين متناقضين، أحدهما مستغل يشتكي من التخمة سيظل مستغل يتألم من الجوع .

(٣٤) محمد فوزي أبو السعود / مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة / كلية التجارة / جامعة الإسكندرية / ٢٠٠٥ م / ص ٢٨٨

ISSN : 2410-1818

٤ – إن التبعية الغذائية في الجمهورية اليمنية أدت إلى وجود فجوة بين الإنتاج الغذائي والاستهلاك الغذائي .

٥ – يعاني الإنتاج الغذائي في الجمهورية اليمنية من عدد من المعوقات الداخلية مثل بدائية الأساليب الزراعية وندرة مياه الري ، وضآلة استخدام الوسائل التكنولوجية ، كما يعاني عددا من المشاكل التي تخرج عن قطاع الزراعة ، أو ما يمكن أن نطلق عليها عوامل خارجية ، كان لها تأثير في عدم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو في الإنتاج الغذائي مثل قصور السياسات الاستثمارية والسعرية والتسويقية وغيرها من تنظيمات زراعية .

٦– كانت الجمهورية اليمنية تنتج من الحبوب ما يفيض عن حاجتها، فتقوم بالتصدير إلى المناطق المجاورة، إذ كان اليمن يصدر إلى البلدان المجاورة مالا يقل عن ٩ – ١٠ أطنان في سنوات المحاصيل الجيدة ، وحاليا أصبح يستورد الجزء الأكبر من احتياجاته من الحبوب ، وذلك لسببين هما ، الزيادة الكبيرة في عدد السكان مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المستهلكة ، انخفاض الكميات المزروعة بالحبوب ، وأكبر منه الانخفاض في حجم الإنتاج .

٧ – من خلال تحليلنا لمؤشر مدى الاعتماد على الغير للحصول على الغذاء ، اتضح أن الجمهورية اليمنية تقع طوال فترة التحليل (٢٠١٢ م – ٢٠١٤م) في منطقة التبعية نتيجة لبلوغ المؤشر أكثر من ٣٠ بالمائة لجميع السلع الغذائية ، وتكمن خطورة ذلك في الاعتماد شبة الكامل على الخارج مما يؤدي إلى آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

٨ – من خلال التحليل لمؤشر نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية إلى إجمالي حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، اتضح أن الجمهورية اليمنية كانت منذ عام ٢٠١٢م وحتى عام ٢٠١٧م تقع في منطقة التبعية نتيجة لوصول المؤشر إلى أكثر من ٣٠ بالمائة ، مما يعني أن نسبة المدفوعات على الواردات الغذائية تلتهم حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، فيما دخلت الجمهورية اليمنية منطقة الاستقلال في عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م نتيجة انخفاض نسبة المؤشر إلى ١٨ ٪ .

٩ – من خلال التحليل الكمي للفجوة الغذائية ، اتضح أن الجمهورية اليمنية قد حققت الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية طوال فترة التحليل ، فيما تزايدت الفجوة الغذائية من محصول القمح من ٩,٤ ٪ عام ٢٠١٢م إلى ٦,٢٨ ٪ عام ٢٠١٧م، أي أن زراعة القمح لم تشهد أي تطور خلال السنوات الأخيرة ، كما أن هناك اتجاها متزايدا خلال الست سنوات الأخيرة لعجز القطاع الزراعي عن الوفاء بحاجات الاستهلاك الغذائي، الأمر الذي يشير إلى زيادة التبعية الغذائية للعالم الخارجي .

١٠ – من خلال التحليل القيمي للفجوة الغذائية تبين استمرار الفجوة الغذائية من عام لآخر ، وقد تبين أن قيمة الصادرات الغذائية محدود جدا خلال فترة التحليل ، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد شبة

ISSN : 2410-1818

الكامل على الاستيراد من الخارج ، في الوقت نفسه تميزت الصادرات اليمنية بالجمود وعدم كفايتها على دفع فاتورة الغذاء المستورد .

١١ – إن الإنتاجية الغذائية في الجمهورية اليمنية لا ترتقي لحد الاكتفاء الذاتي .

١٢ – إن أسباب التبعية تظافر حولها أسباب داخلية وأسباب خارجية تكمن في الدول المتحكمة بأسواق الغذاء العالمية .

١٣ – إن ارتفاع نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات، يتم على حساب الواردات من السلع الإنتاجية .

١٤ – إن معظم الزيادة التي حصلت في قيمة الواردات الغذائية كانت من الحبوب ومشتقاتها خلال الفترة الأخيرة ، كما أن معظم صادرات بلادنا كانت من الأسماك والقشريات .

التوصيات : –

١ – زيادة حجم الاستثمارات الحكومية لقطاع الزراعة وتحقيق الكفاءة الأمثل في استخدامها .

٢ – رفع معدلات الإنتاج الغذائي وتنويعه لسد الفجوة الغذائية المتزايدة .

٣ – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بما يؤدي إلى استثمارها لزيادة الإنتاج الغذائي .

٤– وضع استراتيجية غذائية تتضمن الأبعاد الاستثمارية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

– تشجيع الاستثمار الخاص على الاهتمام بالمشاريع الزراعية، ولفت الأنظار إلى الاستثمار في القطاع الزراعي ومنح الحوافز التي تستقطب وتجذب المستثمرين .

– استغلال المساحات الصالحة للزراعة التي تسمح باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة بهدف زيادة إنتاجيتها .

– إيجاد إمكانية للاستفادة من المنتجات الزراعية في غير مواسمها ، وتنمية الصناعات التحويلية نحو التصنيع المعتمد على المواد الخام المحلية الزراعية .

– إنشاء دوائر مختصة في كل من وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية ، تهتم بالثقافة الغذائية والإعلام الغذائي لتعليم الأفراد بالطريقة الصحية والسليمة في التعامل مع الغذاء، وكذا التنسيق مع كل من وزارة الإعلام ووزارة الصحة لما لهما من علاقة بموضوع الغذاء .

٩ - توفير الحماية اللازمة للمنتجات المحلية ، وزيادة العناية بالأراضي الزراعية ، والعمل على استصلاح ما يمكن استصلاحه ، وامتلاك التكنولوجيا لتعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية .

١٠– الحد في الإفراط من الاستهلاك وخصوصا من المواد الغذائية المستوردة ، وتوجيه أذواق المستهلكين نحو المنتج المحلي في حالة توفره .

ISSN : 2410-1818

المراجع : –

إبراهيم حسن توفيق ، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ، مجلة العالم الفكر ، العدد (٣) ، ١٩٩٥ م .

أحمد فريد مصطفى ، الموارد الاقتصادية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٦م .

أروى أحمد البعداني ، أثر تقلبات الأسعار العالمية للقمح على الاقتصاد اليمني ، مركز سبا للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢ م .

السيد محمد السريتي ، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م .

السمري والأمير ،الوحدة العربية مشروع قادم ، بغداد مكتبة أبو النواس للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ م .

الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والري ، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة ، ٢٠١٢ م – ٢٠١٦ م .

بشير عبالة الحرازي ، إنتاج الغذاء في اليمن والتوقعات المستقبلية ، المجلة اليمنية للبحوث والدراسات الزراعية ، العدد (١٣) ديسمبر ٢٠٠٥ م .

حسن أحمد شرف الدين ، مشكلة الغذاء في اليمن ، مطابع الأهرام ، كورنيش النيل ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

خالد ناصر الحاج وفوزي حميد الصغير ، إنتاج واستهلاك الغذاء في اليمن ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، صنعاء ، ٢٠١٢ م .

رباب علي جميل الشوك ، التبعية الغذائية والأمن العربي ، الأسباب والآثار ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٠ م .

١١– رشيد عبد الوهاب حميد ، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ٢٠٠٥ م .

١٢ – صمويل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، عمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٩ م .

١٣ – عبد الله أحمد نعمان ، قضايا ومشكلات التنمية الزراعية ، الحيازات الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .

١٤ – عبد الواحد العلوان ، قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ، المؤتمر الدولي حول الأمن الغذائي العربي والتطورات التنموية المعاصرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠١م .

ISSN : 2410-1818

١٥ – عباس السيد إبراهيم ، مرونة الطلب على الغذاء في قنوات التسويق المختلفة في اليمن ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢ م .

١٦ – فوزية عزمي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي ، حالة الجزائر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ٢٠١٠ م .

١٧ – فلاح سعيد جبر، الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ٨٧ ، العدد (١٨) السنة الثانية ١٩٨٧ م .

١٨ – مصطفى وتومي ، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٠م – ٢٠١١م .

١٩ – محمد علي الفراء ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٧٩ م .

٢٠ – محمد رفيق أمين حسان ، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق ، عمان ، دار وائل للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ م .

٢١ – محمد الهزايمة ، عبد المجيد العزام ، الآثار السياسية للتبعية الغذائية ، مجلة النهضة ، المجلد (١٠) العدد (٣) القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ م .

٢٢ – محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ م .

٢١ – مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة حضرموت ، وحدة معلومات الأمن الغذائي بحضرموت ، ٢٠١٨ م .

٢٢ – هلال علاء الدين ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ م .

٢٣ – ويلارد ، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية ، ترجمة محمد سعد الشحات ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م .

٢٤ – ناصر مراد ، سياسة تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية ، جامعة البليدة ، ديسمبر ٢٠١٠ م .

٢٥ – نبيل محمد الطيري ، أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن ، ٢٠١٧ م .